إشكالية توطين نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The problem of adopting environmental management systems In small and medium enterprises in Algeria

بلخير النخلة[1*]، بن تربح بن تربح[2]

[1] جامعة عمار ثليجي (الأغواط)- الجزائر- مخبر: دراسات التنمية الاقتصادية n.belkheir@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي(الأغواط)- الجزائر- مخبر: دراسات التنمية الاقتصادية b.benterbeh@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/31 تاريخ القبول: 2022/10/13 تاريخ النشر: 2022/12/01

ملخص: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلقة أساسية في التنمية الاقتصادية، تنافس من أجل البقاء والاستمرارية، إلا أنه خلال نشاطها ينتج آثار سلبية على البيئة، ونظرا لتأثير جماعات الضغط وانتشار الوعي البيئي أصبح التزام المؤسسة بيئيا معيار من معايير نجاحها، ومن بين الآليات التي تجسد هذا الالتزام تبنيها لنظام الإدارة البيئية، لما يترتب عنه من آثار إيجابية، هذا ما يشكل تحد كبير أمامها نظرا لخصوصيتها من جهة ومتطلبات نظام الإدارة البيئية من جهة أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالخصوص في حالة التوجه نحو تبني المواصفة المعيارية ISO14001.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الالتزام البيئي؛ المواصفة المعيارية ISO14001؛ نظام الإدارة البيئية.

تصنيف JEL: D2 ، Q560.

Abstract: SME are an essential link in economic development, it compete for survival and continuity. But during its activity it produces negative effects on the environment. Due to the influence of pressure groups and the spread of environmental awareness, the company's commitment to the environment has become one of the criteria for its success .Among the mechanisms that embody this commitment their adopting to the environmental management system, Because of its positive effects. This is a huge challenge for its, on the one hand, due to its peculiarity, on the other hand, environmental management system requirements.

This study aims to shed light on the problem of environmental commitment in SME, especially when it wants to adopt the standard ISO14001.

Keywords: SME; Environmental commitment; ISO14001; Environmental management system.

Jel Classification Codes: D2 ،Q560

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبنة أساسية في الاقتصاد العالمي، وداعم مهم للتنمية الاقتصادية، وفي خضم التغييرات البيئية المتزايدة، أصبح أمامها تحديات كبيرة لتنافس على مكانتها، وتؤدي الدور المنوط لها لتحقيق البقاء والاستدامة، ولأن التوجه نحو المحافظة على البيئة أصبح توجه عالمي، والمؤسسات الخضراء هي مؤسسات اليوم والغد، بات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني هذا التوجه لمسايرة التطورات، ومن بين الصور التي تجسد توجه المؤسسة البيئي تبنيها لنظام الإدارة البيئية iso14000، حيث يعتبر هذا النظام وسيلة فعالة لإدماج البعد البيئي في خطط وسياسات وبرامج ونشاطات المنظمة.

إلا انه نظرا لخصوصية هذا النوع من المؤسسات فإنها لا تهتم بتطبيق هذا النظام أو تجد صعوبات وعراقيل إذا قررت ذلك، هذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق الالتزام البيئي من خلال توطين نظام الإدارة البيئية iso14000؟

2.1.فرضية البحث:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتاج إلى توعية في مجال الثقافة البيئية ودعم مالي وفني يتناسب مع خصوصيتها، من أجل تحقيق الالتزام البيئي من خلال توطين نظام الإدارة البيئية iso14000.

3.1.أهداف البحث:

- ❖ تعريف نظام الإدارة البيئية وما يتعلق به من مفاهيم.
- ❖ عرض بعض المعطيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتعرف على واقعها.
- ❖ التعرف على دوافع ومعوقات ومقتضيات الالتزام البيئي وتحديدا تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ الوصول إلى مقترحات وتوصيات تساعد على تطوير الاهتمامات البيئية لدى هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها على دمج الممارسات البيئية في مختلف نشاطاتها، ومن ثم السعي إلى توطين نظام الإدارة البيئية.

4.1.منهجية البحث: استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي، من خلال تسليط الضوء على دوافع ومعيقات تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من جمع المعارف العلمية حول متغيرات الموضوع ودراستها من الجانب النظري، وصولا إلى النتائج والاقتراحات،

وللإجابة عن تساؤل الدراسة قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** إطار نظري حول نظام الإدارة البيئية
- **المحور الثاني:** إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **المحور الثالث:** نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.إطار نظري حول نظام الإدارة البيئية

الإنسان بسعيه المتواصل نحو التطور وشغفه بالصناعة أثر سلبا على البيئة، وأدى إلى اختلال النظم الايكولوجية، حيث باتت صحة وحياة الإنسان والكائنات الحية مهددة، هذا ما دعا إلى دق ناقوس الخطر والاهتمام بالبيئة على جميع المستويات لمعالجة ما يمكن علاجه وتفادي هذه المخاطر، لذلك كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية تحمل مسؤوليتها، والاهتمام بالإدارة البيئية، وإدماج الاهتمامات البيئية في ممارساتها الإدارية، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- الإدارة البيئية
- نظام الإدارة البيئية
- سلسلة المواصفات الدولية iso14000
- المواصفة القياسية iso14001
- الدوافع الرئيسة التي تشجع المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية
- مراحل تطبيق وتقييم نظام الإدارة البيئية

1.2.الإدارة البيئية:

يمكن اعتبار مفهوم الإدارة البيئية امتدادا لمفهوم الإدارة بمعناه العام وخاصة عند تطبيقه في مجالات معينة، مثل الإنتاج، المال، البشر...الخ، وعند التنفيذ فهو يعتمد على أساليب الإدارة

التقليدية، التخطيط، التنظيم، التوجيه، وذلك من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة، وتقييم الأداء، ثم تصحيح المسار.ة (حمدي، 2003، صفحة 75)

وتعرف الإدارة البيئية بأنها: معالجة منهجية لرعاية البيئة في كل جوانب النشاط الاقتصادي والإنساني في المجتمع، وإعمال هذه المعالجة هو أصلا عمل تطوعي يأتي بمبادرة من قيادات المنظمة القائمة بهذا النشاط، وتناول القيادات للأمر لا يقتصر على التقييم النقدي لمزايا إقامة منظومة للإدارة البيئية بل يشمل تناول الاعتبارات البيئية (الحوادث، القدرة على الحصول على التمويل اللازم، أو التنافس في السوق أو دخول مجالات جديدة).

فالإدارة البيئية السليمة هي تلك التي تنطوي على التخطيط البيئي السليم والذي يتماشى مع خطط التنمية الحضارية التي تؤدي إلى بيئة أفضل للأجيال القادمة. (علام، 2005، صفحة 03)

2.2. مفهوم نظام الإدارة البيئية:

نظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر(المنظمة)، يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا لتوضع موضع التطبيق العملي، والمسؤولية اتجاه المنظمة والمجتمع، فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلائم استمرار توافق النظامين معا، ولا وجود لمنازعات بينهما. (العزاوي و النقار، 2010، صفحة 123)

وعرفت منظمة (iso) نظام الإدارة البيئية على أنه: "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسات البيئية" (قرنوفة، محجوبي، و ربوح، 2019، صفحة 129)

3.2. سلسلة المواصفات الدولية البيئية ISO 14000

تعتبرiso14000 مواصفة قياسية دولية تحدد المتطلبات اللازمة لنظم إدارة البيئة، وذلك لتمكين المنظمات والمؤسسات من تكوين سياسة وأهداف بيئية مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والآثار البيئية المهمة، هذه المواصفة يمكن تطبيقها على المؤثرات البيئية التي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها. (حمدي، 2003، صفحة 4)

وتعرف بأنها: سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية Environmental Management Systems (EMS) تتكون من عدد من المواصفات تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، الغاية منها تشجيع وتنمية إدارة بيئية أكثر كفاءة

وفاعلية في المنظمات المختلفة باتجاه تطوير البيئة وتقديم وسائل مفيدة وعملية تمتاز بـ : (أحمد، صفحة 04)

1. فاعلية الكلف .
2. الأساس المنظوي .
3. المرونة .
4. تعكس تطبيقات منظمية متاحة لجمع معلومات بيئية وتفسيرها وإيصالها.

4.2 .مفهوم المواصفة القياسية iso 14001:

تتيح هذه المواصفة تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف، وخلافا لأي مؤشر آخر يهدف إلى إعطاء توجيه عام لتنفيذ وتحسين نظام الإدارة البيئية، يحدد iso 14001 متطلبات إصدار الشهادة وإعلان نظام الإدارة البيئية في الشركة. (قاسم، 2012، صفحة 228)

ومعيار iso 14001 هو أحد مواصفات نظام الإدارة البيئية التي يمكن تقييمها من قبل هيئات خارجية، ويوفر المعيار أيضًا مظلة لبقية سلسلة ISO14000 والتي تغطي مجموعة واسعة من مشكلات الإدارة البيئية بما في ذلك المراجعة ووضع العلامات وتقييم دورة الحياة وما إلى ذلك، ويعد استخدام iso 14001 أمرًا طوعيًا، لكن غالبًا ما يشترط في عمليات المبادلات التجارية. (DFID & Irish, p. 03)

5.2 .الدوافع الرئيسة التي تشجع المؤسسات على تبني نظام الإدارة البيئية: (Bauraing, Nicolasl, & von Frenckell, DECEMBRE 2000, pp. 8-9)

فيما يلي ملخص لأهم الدوافع التي تشجع المؤسسات على إنشاء نظام EMS:

- لتلبية متطلبات العملاء، وللحصول على ميزة تنافسية واكتساب حصة في السوق.
- للاستجابة لضغوط المجموعة.
- لتجنب الغرامات النظامية وكسب ثقة السلطات.
- لتوفير استهلاك المياه والطاقة والمواد الخام لدفع ضرائب أقل.
- للسيطرة على المخاطر البيئية للمؤسسة وكسب ثقة شركات التأمين والبنوك.
- لتحسين علاقات الجوار وصورة العلامة التجارية للمؤسسة في نظر الجمهور.

- لتحسين ظروف العمل وإشراك الموظفين في مشروع موحد.

وتستهدف سلسلة (ISO 14000) تحقيق جملة أهداف أهمها: (آل فيحان و البياتي، 2008، صفحة 114)

- مساعدة المنظمات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية.
- مساعدة المنظمات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة .
- التزام المنظمات بالإعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام.
- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

6.2.مراحل وخطوات تطبيق وتقييم نظم الإدارة البيئية

يمكن أن نلخص مراحل حصول المنظمة على شهادة المطابقة iso 14001 في خمس مراحل تتمثل في: (قزاز و كوريل، 2016، صفحة 35)

المرحلة الأولى: تتمثل في اتخاذ قرار تطبيق المواصفة وتتخذه الإدارة العليا للمنظمة وتتعهد فيه بتقديم الدعم وقيادة عملية التطبيق.

المرحلة الثانية: تتمثل في عملية التخطيط والتوعية والتدريب وإجراء المسح البيئي الأولي والقيام بالتوعية والتدريب والتوثيق.

المرحلة الثالثة: تتمثل في عملية التطبيق الفعلي للوثائق.

المرحلة الرابعة: تتمثل في عملتي القياس والتقييم.

المرحلة الخامسة: وتتمثل في إجراء التدقيق الداخلي ومراجعة الإدارة ليتم في الأخير الحصول على شهادة المطابقة من جهة المنح المعتمدة.

3. إطار نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف المنظمات الاقتصادية والباحثين في مجال الاقتصاد لما لها من دور بالغ في النهوض باقتصاديات الدول، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- ❖ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام

- ❖ خصوصية التسيير واتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.3.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات ويختلف حتى في الدولة الواحدة، باختلاف معايير التصنيف المعتمدة، فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد ما قد لا تعد كذلك في بلد آخر، وبالتالي لا يوجد تعريف دقيق ومتفق عليه، لذلك سنكتفي بتعريفها من قبل المشرع الجزائري الذي أخذ بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي:

» حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص(بصفة دائمة) ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية . (الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 05)

2.3.خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام:

من الواضح أنه على مر السنين، طرحت فكرة الخصوصية على أنها رأي الأغلبية في الأوساط العلمية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشار معظم الباحثين الذين يعملون في دراسة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الحاجة إلى مراعاة الخصائص والمشاكل الإدارية لها.

إن خصوصية الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الحجة المركزية التي استند إليها الباحثون في الشركات الصغيرة والمتوسطة للمطالبة بحصتهم من الاستقلالية في علوم الإدارة وتأكيد هويتهم المعرفية في النهاية، أصبحت أطروحة خصوصية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مر السنين حقيقة أساسية لا جدال فيها. (Torres, pp. 03-04)

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وهذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع، ويلخص كل من1991 Julien et Marchesnay خصوصيات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيما يلي (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، صفحة 1060):

- ❖ الحجم الصغير؛
- ❖ مركزية وخصوصية التسيير، والاعتماد والتركيز على شخصية المسير؛

- ❖ تخصص ضعيف للعمل؛
- ❖ إستراتيجية حدسية بدون أي تشكيل أو صياغة وأكثر جواريه للممثلين؛
- ❖ نظام معلومات داخلي بسيط وضعيف التشكيل؛
- ❖ نظام معلومات خارجي بسيط مبني على الاتصال المباشر.

كما اتفق جل الباحثين على اشتراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخصائص التالية: (أحسن و عامر، 2015، الصفحات 229-230):

- **خصائص بيئية:** فقد أشار Le GREPME 1994 إلى ضعف وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر البيئية التي تنشط فيها، بسبب محدودية مواردها مما يصعب عليها جمع ومعالجة المعلومات التي تهمها؛

- **خصائص تنظيمية:** فهي تتميز بهيكل تنظيمي بسيط بموارد محدودة، كما أنها تتميز بنظام معلومات تسييري ضعيف؛

- **خصائص في اتخاذ القرار:** إذ تتميز بسيرورة اتخاذ قرار قصيرة المدى، ترتكز على التدفقات المادية منه على التدفقات المعلوماتية؛

- **خصائص بسيكولوجية:** بسبب الدور المهم الذي يلعبه المالك-المسير، مما يجعل المعلومة والتسيير يرتكزان عليه؛

- **المرونة:** القرب من الأسواق، السرعة في رد الفعل وتغيير التوجه.

3.3.خصوصية التسيير واتخاذ القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

العديد من الباحثين يؤكدون على أن التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بالخصوصية (Gervais, 1978 ; Dandridge, 1979 ; Welsh et White, 1981,Julien et Marchesnay, 1987, Marchesnay,1991 ; Julien, 1998, Torrès, 1998...) فمن الملاحظ أن حجمها وإمكانياتها ضعيفة بالنظر لعدد العمال، رأس المال، قدرات الإنتاج و حجم السوق...الخ .هذه الخصوصية تؤثر بشكل واضح من جهة على مجال نشاط المؤسسة ودرجة تخصصها أو تنوعها، حيث غالبا ما نجد حرفة المؤسسة تتلخص في بعض النشاطات المرتبطة أساسا بمجموعة محدودة من المهارات والمنتوجات، ومن جهة أخرى على كيفية التنظيم الهيكلي وتقسيم العمل داخل هذه المؤسسات أين نلاحظ درجة عالية في تبادل النشاطات بين العمال مع التمدد الأفقي للتسلسل الإداري والتوجه المركزي الأوتوقراطي الذي

يعطي للمشرفين أو المالكين المديرين الدور الأكبر والحاسم في اتخاذ القرارات (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، صفحة 1060)،

وحسب Marchesnay 2003 فإن مميزات سيرورة اتخاذ القرارات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي على النحو التالي : (عرايبي، 17-18 أفريل 2006، الصفحات 1060-1061)

- عموما القرارات هي من نتاج رئيس المؤسسة، حتى ولو كان محاطا بمجلس(العائلة، محاسبين، بنكيين،...الخ) فهو الوحيد المسؤول عن اتخاذ القرارات وتنفيذها؛
- المؤسسة أكثر تبعية، وبالمعنى الواسع، لمحيطها وغالبا ما يكون صعب اعتماد أسلوب مستقل تماما .دائما ينتظر رئيس المؤسسة الرسائل التي تأتيه من المحيط، والتي بدورها تمهد للإجابة الإستراتيجية؛
- الهيكل التنظيمي ضعيف التصميم والتسلسل السلمي، ويرتبط نظام المعلومات والمراقبة بشخصية الرئيس؛
- تتداخل المستويات الثلاثة السابقة الذكر بشكل تام : فيمكن أن يكون للقرارات العملية أثار إستراتيجية دون أن يدركه الرئيس في حينه.

4.3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجزائر من بين الدول التي تولي أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على دعمه وتطويره وترقيته من خلال وسائل وطرق عديدة، لاعتباره وسيلة تنموية فعالة، وفي ما يلي سنتعرف على بعض التفاصيل والمعلومات والإحصائيات التي تخص هذا القطاع في الجزائر.

1.4.3.تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

انطلاقا من تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكور سابقا نستنتج أن تصنيفها في الجزائر يعتمد على ثلاثة معايير هي: (عدد العمال، رقم الأعمال، ومدى استقلالية المؤسسة) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ا لمعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	01 إلى 09	01 مليون دج إلى 20 مليون دج	01 مليون دج إلى 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	20 مليون دج إلى 200 مليون دج	10 مليون دج إلى 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 إلى 250	200 مليون دج إلى 2 مليار دج	100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2001 ، العدد 77 ، المادة 4 ، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 15-12-2001، ص06

2.4.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع:

بلغ سنة 2019 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر1.193.339 مؤسسة تنشط بشكل رئيسي في قطاع الخدمات والحرف والبناء، بينما 8.69% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الصناعة. (موقع وزارة الصناعة، 2021)

وتقدر نسبة التطور في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين عامي(2018 و2019) 4.5 % وهو ما يمثل زيادة إجمالية تقدر ب 51.476 مؤسسة، موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب النوع

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة%
TPEمؤسسة مصغرة (أقل من 10 عمال)	1157539	97
PE مؤسسة صغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	31027	2.6
ME مؤسسة متوسطة (من 50إلى 249 عامل)	4773	0.4
المجموع	1193339	100

المصدر: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

في نهاية سنة 2019 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1193339 منها 97% مؤسسة مصغرة بنسبة مهيمنة في النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6 %، والمؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4 % وهي نسب ضئيلة جدا مقارنة مع نسبة المؤسسات المصغر.

3.4.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط على قطاعات متنوعة بنسب متفاوتة، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول 03: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

	قطاع النشاط	العدد	النسبة المئوية
01	الزراعة	7387	0.62
02	الهيدروكاربونات، الطاقة والتعدين وما يتعلق بها من خدمات Hydrocarbures,Energie, Mines et services liés	3064	0.26
03	BTPH البناء، الأشغال العمومية، الري ،نقل المحروقات	190155	15.94

04	الصناعات التحويلية Industries manufacturières	103621	8.69
05	الخدمات بما في ذلك المهن الحرة Services y compris les professions libérales	614315	51.49
06	الحرف Artisanat	274554	23.01
	11.14	1193096	100.00

المصدر: : https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

4.نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزء مهم من البناء الاقتصادي تؤثر وتتأثر بمحيطها، وقد ينتج عن نشاطاتها أخطار بيئية قد تفوق مؤسسات أكبر منها حجما، وذلك وفقا لنوع نشاطها، لذلك عليها تحمل مسؤوليتها حيال ذلك، ومن بين الحلول التي قد تخفف من أثار انشطتها السلبية على البيئة الاهتمام بالإدارة البيئية وتبني نظام الإدارة البيئية، وسنخصص هذا الجزء من الدراسة لتوضيح المفاهيم التالية:

- دوافع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام الإدارة البيئية
- مزايا تطبيق معيار iso 14001 في لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- معوقات الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مقتضيات تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.4.دوافع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظام الإدارة البيئية:

هناك العديد من الأسباب الداعية للاهتمام بالإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: (زهواني و مرزوقي، 2019، صفحة 81)

- إن المؤسسات الصناعية بكافة أنواعها(مصغرة صغيرة متوسطة)لها تأثير بيئي واجتماعي لا يقل أهمية عن التأثير الاقتصادي للمؤسسات الكبيرة؛
- تزداد مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاه البيئة عن التلوث البيئي؛
- إن إدارة موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة جيدة ومتوافقة مع البيئة ينتج عنها مزايا مباشرة مثل تخفيض التكاليف، أو غير مباشرة مثل زيادة الشهرة؛

- ❖ اهتمام العديد من الإدارات الداخلية والجهات الخارجية بمسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الأداء البيئي لها ولمشروعاتها.
- ❖ أصبح من الضروري تخصيص جزء من الموارد المتاحة لحل المشكلات البيئية.

و وفقًا ل(2000) Schneider-Maunoury الذي يدافع عن فكرة الحاجة إلى أخذ العامل البيئي في الاعتبار في إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان بقائها، يمكن تبرير الأهداف المعلنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في نهج بيئي من خلال الرغبة في غزو سوق جديد، البحث عن خفض التكلفة، إنشاء سوق جديد بهامش تجاري أعلى أو عن طريق تعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على المنظمة من أجل ضمان استدامتها. من هذا المنظور ، يشكل الالتزام البيئي ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشجعنا الدراسة التي أجراها (Boiral 2003) على ربط العلاقة بين البيئة (الطبيعية) والقدرة التنافسية في منظورها الصحيح. يشير المؤلف إلى نتائج مقنعة إلى حد ما للدراسات التجريبية، والتي بموجبها تكون البيئة في خدمة الإنتاجية: على الرغم من أنها تولد تكاليف إضافية للمؤسسة في البداية . الالتزام البيئي هو أيضًا مصدر لجهود الابتكار التي تسمح في النهاية بتحسين الوضع التنافسي.

وفقًا لعدة دراسات، فإن هناك ثلاث دوافع لرئيسية للاستجابة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي التشريعات الحكومية وضغط السوق وموقف الإدارة: (Kasim, THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES, p. 05)

- **التشريعات الحكومية:** غالبًا ما توفر القوانين والسياسات دافع قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة لبدء التحسينات البيئية، وغالبًا ما تُجبر الشركات الصغيرة والمتوسطة على مراقبة آثارها البيئية والتحكم فيها بسبب متطلبات الترخيص ومتطلبات المجلس المحلي والغرامات الباهظة والضرائب المفروضة عليها.

لكن الكثير من التشريعات البيئية التي أقرتها الحكومات في السنوات الأخيرة كانت موجهة بشكل عام إلى الشركات الكبيرة ، وعادة ما تعفي هذه التشريعات الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير تكاليف إضافية لها ولكن مثل هذا الإجراء يقلل في الواقع الضغط عليها لتحسين الأداء البيئي.

- **ضغط السوق:** حيث أصبح العملاء أكثر وعياً بالبيئة ويطالبون الشركات بتحمل المزيد من المسؤولية تجاه البيئة، وأظهر العديد من المستهلكين استعدادًا لإنفاق المزيد على المنتجات البيئية، وبالتالي إتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج سلع وخدمات صديقة للبيئة بسعر ممتاز لتلبية احتياجات هذا القطاع الجديد من السوق، ومع ذلك ، هناك أدلة تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترى الفرص التسويقية للتحول إلى البيئة.

- **موقف الإدارة:** حيث تعتبر الدوافع والأولويات الشخصية لأصحاب / مديري المؤسسات الصغيرة ذات أهمية قصوى في تحديد أهداف وسياسات المؤسسات وإدخال الممارسات البيئية في العمليات الإدارية.

بدون دعم فريق الإدارة ، من غير المحتمل أن ينجح إدخال البرامج البيئية مثل إعادة التدوير والحفاظ على الموارد.

2.4.مزايا تطبيق معيار iso 14001 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (زهواني، 2015)

إن أهم مزايا تطبيق معيار الإيزو 14001 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

-إن تطبيق معيار الإيزو 14001 يمكن أن يخفض التكاليف العامة للحصول على شهادة iso 14000 وما يترتب عليها من منافع؛

-تخفيض كمية المواد والطاقة المطلوبة لتصنيع المنتج وبالتالي خفض تكلفة المنتج وتكاليف التخلص من المنتجات التي بها عيوب والنفايات؛

-إعادة تدوير المنتجات التي بها عيوب ونفايات التصنيع والمدخلات المعاد استخدامها يزيد من الإيرادات حيث يتم استخدام المنتجات التي بها عيوب كمدخلات لمؤسسة أخرى؛

-يمكن أن تساعد نظم الإدارة البيئية في خفض احتمالات التلوث والمصروفات المرتبطة بالعلاج؛

-تحسين صحة وسلامة العمال من ثم تحسين الإنتاجية وتخفيض أيام المرض وتخفيض المخاطر التي من الممكن التأمين عليها؛

-التحديد المبكر للمشاكل البيئية التي تضر بالبيئة يقدم فرصة أكبر لحل كفء؛

-معرفة الإدارة بالآثار البيئية يوفر فرصة التخطيط لخفض الآثار السلبية؛

-تتضمن نظم الإدارة البيئية إجراءات قياس وتقييم الفاقد وتكاليف الانبعاثات البيئية مما يساعد المؤسسات على تطبيق أفضل للممارسات البيئية.

3.4.معوقات الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعوقات الخارجية والداخلية تقف دون تحقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للالتزام البيئي ، ويمكن تقسيم المعوقات الخارجية إلى ثلاث فئات:

- إن ازدواجية المستهلك فيما يتعلق بالأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يكون بمثابة حافز سلبي بقدر ما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضغوط أقل من المستهلكين والموظفين، على عكس المؤسسات الكبيرة ؛
- ستصمم أدوات الإدارة البيئية الحالية خصيصًا للمؤسسات الكبيرة ومن قبلها، مما يعقد نقلها المحتمل إلى سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الضغط البيئي من السلطات العامة سيكون أقل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه على المؤسسات الكبيرة، و وفقًا لمرصد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية، تبرر نهجًا مختلفًا عن ذلك المستخدم لتعزيز البيئة في الشركات الكبرى.

أما بالنسبة للمعوقات الداخلية، فإن الأهم سيكون مصدرًا لثقافة مؤسسية سلبية فيما يتعلق بالبيئة، مترجمة، على سبيل المثال، في هذه المصطلحات: "يجب تجنب النشاط البيئي ما لم يتم إجبارها على القيام بذلك بموجب المتطلبات القانونية" .

علاوة على ذلك، ستبقى نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة للآثار البيئية الناتجة عن أنشطتها والبرامج البيئية الحالية، فضلاً عن وجود الموارد، ولا سيما المالية، المتاحة لها لهذا الغرض. من جهة أخرى، تبدو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متشككة إلى حد ما بشأن فوائد الالتزام البيئي (خفض التكلفة ، وحتى أقل من ذلك، من حيث الصورة أو الأداء العام للمؤسسة).
تتفاقم المعوقات المرتبطة بالمواقف بفعل "المدى القصير" الاقتصادي لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاعتقاد بأن الفوائد تنمو ببطء، بينما تزداد التكاليف بسرعة.

بالإضافة إلى عوائق أخرى تحول دون تبني الممارسات البيئية، وتشمل هذه العوائق نقص الموارد والوقت والمعلومات والاستشارات حول المسائل البيئية: (Kasim, THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES, p. 06)

نقص الموارد: عكس الشركات الكبيرة، لا تمتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ببساطة العديد من الموارد لمعالجة القضايا البيئية، تعتبر الموارد المالية من أهم الموارد التي تشتد الحاجة إليها عند إدخال برنامج بيئي، حيث تتطلب الأنشطة مثل التخلص من النفايات وإجراء المراجعات البيئية واعتماد تقنيات أنظف وإجراء تعديلات على المؤسسة رأس مال.

إذا كان من الممكن إثبات أن الاستثمارات في الممارسات البيئية يمكن أن تؤدي إلى فوائد طويلة الأجل لتحقيق وفورات في التكاليف وزيادة الربحية، فمن المحتمل جدًا أن يتم تبنيها.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، فإن دور الإدارة وثقافة منظمة الأعمال مهمان لاتخاذ المبادرات البيئية.

تدعم نتائج بحث (Roy & Boiral 2003) هذه الحجة أيضًا. أظهرت النتائج التي توصلوا إليها أنه على الرغم من أن مديري الأعمال يشاركون بقوة في مختلف جوانب الإدارة البيئية، فإن مشاركة الموظفين في الإدارة البيئية منخفضة للغاية.

هناك حاجة ماسة إلى الموقف الصحيح والمهارات والخبرة في الجوانب البيئية بين الموظفين من جميع المستويات لتحسين الأداء البيئي.

المعلومات والنصائح حول المسائل البيئية: تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المساعدة والعون لإيجاد طرق لتحسين أدائها البيئي. إن زيادة معرفة المؤسسة بالقضايا البيئية سيمكنها من تحسين أدائها البيئي وتشجيعها على التصرف بطريقة مسؤولة بيئيًا.

4.4.مقتضيات تطبيق حسن الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المقتضيات التي يجب من خلالها تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ثقافة تنظيمية: يرتبط خفض كميات النفايات الناتجة بتغيير السلوك وخلق ثقافة إنتاجية تترافق مع تقليل حجم النفايات بين جميع عمال الشركة أو المؤسسة.

وعي المشكلة: من المهم أن تقوم الشركة بتوعية عمالها على المشاكل وتحديد مجالات وطرق التصدي لها؛

نشر المعلومات: تتعزز تطبيقات حسن الإدارة البيئية عن طريق نشر المعلومات المتعلقة بها بشكل بعال بين جميع العمال، تطورها ومتابعتها ودمجها في نشاطات الشركة اليومية؛

إجراءات سهلة التطبيق: لا تتطلب تطبيق حسن الإدارة البيئية استثمارات عالية الكلفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإدخال التقنيات النظيفة.

إن الهدف الرئيسي لمبدأ حسن الإدارة البيئية هو التحسين المتواصل للإنتاج عبر ترشيد استعمال الموارد

والوصول بالعملية الإدارية إلى الذروة (غلاب، بوبكر، و ميمون، 2017، صفحة 119).

5.خاتمة:

حاز تطبيق نظام الإدارة البيئية iso 14000 اهتمام العديد من المؤسسات حول العالم مهما كان حجمها، سواء لتبيين توجهها البيئي أو للاستفادة من مزاياه، إلا أن الإحصائيات في الجزائر تظهر عدم الاهتمام به، ووجود إشكالية في تطبيقه خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد تم التطرق في هذه الورقة لدوافع الاهتمام بهذا النظام وأهمية ذلك ومعوقات تحقيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى ضوء ما تم عرضه نصل للنتائج التالية:

- تبني نظام الإدارة البيئية يعود بالكثير من المزايا والإيجابيات على المؤسسات بجميع أنواعها وأحجامها.
- تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى التحكم في الأنشطة ذات التأثيرات السلبية على البيئة.
- هناك عدة عراقيل تحد من الالتزام البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقف عائقا أمام تحقيق نظام الإدارة البيئية فيها، خاصة من ناحية التكاليف وتعقيد إجراءات هذا الأخير.

ومما سبق ذكره من نتائج نصل إلى الاقتراحات التالية:

نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تحتاج إلى دعم ومساندة الدولة لتحقيق نظام الإدارة البيئية من خلال:

- العمل على نشر الثقافة البيئية وتوعية مديري ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذا النظام.
- يجب أن يكون هناك جهات استشارة ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعدها على فهم وتطبيق نظام الإدارة البيئية والاستمرار في ذلك.
-ضرورة تقديم إعفاءات جبائية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في تبني نظام الإدارة البيئية.
- ضرورة وجود دعم مالي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تبني نظام الإدارة البيئية.

- تشديد قوانين حماية البيئة وفرض رسوم بيئية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نشاط ملوث للبيئة وعدم التساهل معها.

بالإضافة إلى ضرورة:

- تعاون المؤسسات الصغيرة فيما بينها للتصدي للعوائق المشتركة والنجاح في توطين هذا النظام.
- ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تجارب المؤسسات المطبقة لهذا النظام بجميع أحجامها خاصة الصغيرة والمتوسطة سواء داخل أو خارج الوطن.

5.قائمة المراجع:

(نوفمبر, 2021). https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique تاريخ الاسترداد 22 03, 2022، من موقع وزارة الصناعة:

Bauraing, E., Nicolasl, J., & von Frenckell, M. (DECEMBRE 2000). MISE EN PLACE D'UN SYSTEME DE MANAGEMENT ENVIRONNEMENTAL. fondation universitaire Luxembourgeoise, Avenue de Longwy 185,6700 Arlon.

DFID, & Irish, A. ENVIRONMENTAL MANAGEMENT SYSTEMS (EMS). London: International Institute for Environment and Development (IIED).

Kasim, A. (n.d.). THE FEASIBILITY OF ENVIRONMENTAL ENTREPRENEURSHIP AMONG SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES.

Torres, O. ،LE MANAGEMENT STRATÉGIQUE EN PME :ENTRE SPÉCIFICITÉ ET DÉNATURATION. Université Montpellier I.

اسماعيل قزاز، و عادل كوريل. (2016). نظام الإدارة البيئية، (المجلد الأولى). عمان، الأردن: دار دجلة.

الجريدة الرسمية الجريدة الرسمية. (15 12, 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 2001 ، العدد 77 ، المادة 4 ، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية . الجزائر، الجزائر.

إيثار عبد الهادي آل فيحان، و سوزان عبد الغاني البياتي. (2008). نظام الإدارة البيئية iso14001:2004. الغدارة والاقتصاد .

جميلة أحسن، و عامر أحمد عامر. (01 مارس, 2015). خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة المالية والأسواق .

خالد مصطفى قاسم. (2012). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة (المجلد الثالثة). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

رضا زهواني. (2015). دراسة وتحليل التكاليف البيئية ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المنشآت الصناعية الجزائرية. الجزائر، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

رضا زهواني، و مرزوقي مرزوقي. (2019). مؤشرات قياس وتقييم الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وانعكاساته المحاسبية. الميادين الاقتصادية .

عبد الرحيم علام. (2005). مقدمة في نظم الإدارة البيئية. جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

غلاب فاتح،، رزيقات بوبكر، و الطاهر ميمون. (ديسمبر, 2017). دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..معوقات ومتطلبات التطبيق. مجلة الفكر للإدارة والمحاسبة والتدفيق، جامعة غرداية .

مداح الحاج عرايبي. (17-18 أفريل 2006). التسيير الإستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر: مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا.

منير صديق سعد الله العمادي. (2011). متطلبات الموائمة بين الجودة والبيئة في ظل سلسلة iso 9000 iso; 14000. جامعة سانت كليمنتس.

ميسر إبراهيم أحمد. تدقيق الأداء البيئي في الشركات الصناعية العربية وأثره في تقليل المخاطر البيئية.

نادية صالح حمدي. (2003). الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات). مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

نجم العزاوي. (2015). المدخل الإداري والمعلوماتي- نظم ومتطلبات وتطبيقات-iso14000-10015 9001-31000-27000-18000 (المجلد الاولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

نجم العزاوي، و حكمت النقار. (2010). إدارة البيئة(نظم ومتطلبات وتطبيقات). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

وليد قرنوفة، نور الهدى محجوبي، و أم الخير ربوح. (30 06, 2019). قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة iso14001 بالأداء البيئي في المؤسسات النفطية دراسة حلة مؤسسة سوناطراك. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ، صفحة 129.